

انعقدت يوم 28 ماي 2021 جلسة استماع عدد 8 للملف فيصل بركات أمام الدائرة الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية بنابل. تم إرسال الملف إلى الدائرة عبر هيئة الحقيقة والكرامة في 09 ماي 2018.

حضر ممثل عن محامون بلا حدود 'Avocats Sans Frontières' كمراقب وتمكّن من الوصول إلى قاعة المحكمة: [اسلام والي]

المكان: المحكمة الابتدائية بنابل	
توقيت انطلاق الجلسة: 10H30	توقيت رفع الجلسة: 12H15
رقم القضية (حسب الدائرة): 02	
قائمة المنسوب إليهم الانتهاك:	
1. - عبد الفتاح الأديب (لم يحضر).	
2. ناجي العيادي (لم يحضر).	
3. محمد كبوس (لم يحضر).	
4. عبد الكريم الزمالي (لم يحضر).	
5. فؤاد كريط (لم يحضر).	
6. كيلاني الجازي (لم يحضر).	
7. محسن نورالدين (لم يحضر).	
8. عبد المجيد الهاني (لم يحضر).	
9. منير بوفاييد (لم يحضر).	
10. أحمد الجنحاني (لم يحضر).	
11. محمد بن يوسف (لم يحضر).	
12. شكري الهواري (لم يحضر).	
13. كريم النصري (لم يحضر).	
14. حسن بن عبد الله (لم يحضر).	
15. مصطفى بدرالدين (لم يحضر).	
16. نورالدين كريم (لم يحضر).	
17. عبد الله قلال (لم يحضر).	
18. زين العابدين بن علي (لم يحضر).	
19. عبد الستار حلاب (لم يحضر).	
20. صادق شعبان (لم يحضر).	

21. بشير التكري (لم يحضر).
22. أحمد الودرني (لم يحضر).
23. فتحي عبد الناظر (لم يحضر).
24. سالم المكي (لم يحضر).
25. محمد الجريء (لم يحضر).
26. كمال مرجان (لم يحضر).
27. محرزية عياد (حاضرة).
28. حامد مليكة (لم يحضر).
29. رفيق قاسم (لم يحضر).
30. الشادلي بوخريص (حاضر).
31. المختار الفقيه (حاضر).
32. حمادي الشنوف
33. صادق ساسي (لم يحضر).

القائمين بالحق الشخصي:

وقعت المناداة على الشاكين وهم:

الوقائع:

فيصل بركات، ناشط في الحراك الإسلامي، كان ضحية تعذيب سنة 1991، وقد وقع إغتياله في 8 أكتوبر 1991 والإيهام بأنه قام بحادث مرور، يفترض أن تكون الأفعال قد صدرت عن أعوان أمن مركز منزل بوزلفة، ولاية نابل.

التهم حسب النص القانوني و على معنى المجلة الجزائرية:

تمشي الجلسة:

كان الدخول للمحكمة ممكن باعتباري محامية، إلا أنه صعب ومن غير السهل لبقية المواطنين، نظرا للظروف الاستثنائية الصحية التي تمر بها البلاد، وتطبيقا لمذكرة المجلس الأعلى للقضاء، ولكن لاحظت وأنه كالعادة لا يوجد ما يدل على وجود جلسة عدالة انتقالية على باب القاعة، وأن لمعرفة القاعة وتوقيت جلوس الهيئة يجب الرجوع لكتابة الدائرة للسؤال عن هذه التفاصيل.

الملاحظ وأن في هذه الجلسة عدد مهم من المحامين، وعدد متواضع من المواطنين الناتج على تطبيق البرتوكول الصحي داخل المحاكم ولمقتضيات مذكرة المجلس الأعلى للقضاء.

ظروف الجلسة كانت ملائمة، لم يقع تشغيل جهاز التلفاز أو مضخمت الصوت، فقط وقع الاكتفاء بالظروف المعتاد عليها بالجلسة.

حضرت المنسوب إليها الانتهاك "محرزیه بنت حسین عیاد أرملة توفیق کیلانی"، مهنتها محامية، كما حضر المنسوب إليهما الانتهاك "الشاذلي بخريص" و"المختار الفقيه"، وقد سبق استنطاقهم.

ولم يحضر كل من "زيد العابدين بن علي" و"أحمد الجنحاني"، واتضح أنهما توفي مثلما يستشف من مضموني الحالة المدنية المظروفين بالملف.

ولم يحضر بقية المنسوب إليهم الانتهاك.

وطلب المنسوب إليه الانتهاك "الشاذلي بخريص" تقديم جملة من الإيضاحات، والمتمثلة بأنه يجهل موضوع المراسلات، ولم يكن على علم من وجود مراسلات أصلا، ولم ترد عليه أي مراسلة من إدارة الشؤون الجزائرية، بل إنه قام بعمله في كنف الحرفية والاستقلالية، وطلب استدعاء ممثلية منظمة العفو الدولية في خصوص ملابسات ملف القضية الحال وكذلك التحرير على الخبير والطب الشرعي المنصف حمدون.

ولاحظ المنسوب إليه الانتهاك "المختار بن عبد السلام الفقي" أنه قد بذل ما بوسعه في التحري في خصوص ملابسات الضحية "فيصل بركات"، وقد طلب من اللجنة الطبية التدقيق في المسألة، حيث تطابقت نتيجة الاختبار مع تقرير المنسوب إليه الانتهاك "الصادق ساسي" والذي بدوره ضم صوته مع الدكتور "منصف حمدون".

وباستنطاق المنسوب إليها الانتهاك "محرزية عياد"، أفادت بأنها شغلت خطة مستشار قانوني برئاسة الجمهورية من سنة 2000 إلى حدود سنة 2004، ثم أعيد تكليفها من سنة 2006 إلى حدود سنة 2011، وكان دورها يقتصر على الإطلاع على المراسلات التي ترد من وزارة العدل وتتولى تلخيص محتواها وتبسيطها وأكدت وأن مراسلة وحيدة المؤرخة في 23 جويلية 2009 والتي تخص الضحية "فيصل بركات" وهي لم تبدي رأيها أو أي مقترح، كما طلبت تمكينها نسخة من المراسلات لاطلاع عليها وتمكينها من حق الدفاع.

وحضر الأستاذ بن حميدة وقدم إعلام نيابة وشهادة طبية في حق منوبه أحمد عياض الوردني، ولاحظ أنه يتعهد بإحضار منوبه.

حضر الأستاذ بن جعفر وطلب إحضار الطبيب منصف حمدون لسماعه جلسة.

حضر الأستاذ العياري في حق الأستاذ الفقيه وطلب التأخير لإحضار منوبه والدفاع.

حضرت الأستاذ المسعودي وطلبت التأخير لإحضار منوبها والدفاع.

حضرت الأستاذ السعيدي وطلبت التأخير لإحضار منوبها والدفاع.

النيابة العمومية، تفوض النظر للمحكمة في تطبيق مقتضيات الفصل 142 من مجلة الإجراءات الجزائية، كتذكير الضابطة العدلية بخصوص تفعيل بطاقات الجلب.

وطلب شقيق الضحية جمال بركات الإسراع في البت في القضية لطول نشرها.

ووقع صرف القضية من قبل هيئة المحكمة للمفاوضة إثر الجلسة.

إثر الجلسة قررت المحكمة ما يلي:

"تأخير القضية لجلسة يوم غرة أكتوبر 2021، لانتظار ورود بطاقات الجلب المتعلقة بالمنسوب إليهم الانتهاك، "عبد الفتاح الأديب"، و"ناجي العيادي"، و"محمد كبوس"، و"عبد الكريم الزمالي"، و"فؤاد كريط"، و"الكيلاني الجازي"، و"محسن نورالدين"، و"منير بوغايدي"، و"محمد بن يوسف"، و"شكري الهواري"، و"كريم النصري"، و"عبد الله القلال"، و"الصادق شعبان"، و"كمال مرجان"، و"رفيق الحاج قاسم"، و"حمادي الشنوفي"، والإذن بوضع مكاسبهم تحت الإئتمان، وعلى النيابة العمومية السعي في تنفيذ هذا القرار ومصاريف ذلك تحمل على صندوق الدولة، ولمطالبة النيابة العمومية بتقديم مآل القضية الجنائية عدد 8421 المحكوم فيها بتاريخ 17 فيفري 2020، ولمطالبة الأستاذة نجلاء الصغير الخالدي بما يفيد ترسيم منوبتها بجدول المحاماة من عدمه، واستجابة لطلب الدفاع وعلى كتابة المحكمة استدعاء المدعو المنصف حمدون للحضور بالجلسة".